

محللون ماليون: 3 معايير تحدد القيمة الافتتاحية للسهم سهم «VIVA» مطلوب في سوق الجت بـ 400 فلس ولا يوجد عرض

لإدراج السهم بالبورصة وهو ما القيمة المتوقعة عند إدخال الأوراق في لحظات التداول الأولى؟ ورغم أنه من الصعب التنبؤ بتقدير سعر السهم كون الأمر يخضع للعرض والطلب، إلا أن هناك 3 معايير يمكن من خلالها التنبؤ بالقيمة الافتتاحية المتوقعة للسهم، وهذه المعايير حسب محللين ماليين تحدثوا لـ «الأنباء» هي:

- النظر إلى ربحية السهم في آخر ميزانية قبل الإدراج، وكانت VIVA قد حققت 24 مليون دينار في ميزانية 2013 وبالتالي فإن ربحية السهم 48 فلساً، علماً بأن مكررات الربحية في قطاع الاتصالات تتراوح ما بين 10 إلى 13 ضعفاً.
- توقع مدى استهداف السهم من قبل المستثمرين الاستراتيجيين وفي مقدمتهم مدير المحافظ والصناديق الاستثمارية.
- مدى قناعة المستثمرين الأجانب بالسهم وبالتالي تقدير حجم اقتنائه في الفترة الأولى للإدراج، وقالت مصادر إن هناك من يراهن على السهم استناداً إلى اقرب حالة بالبورصة الكويتية وهي إدراج سهم بنك وربة العام الماضي، حيث كان السعر الافتتاحي للسهم عندما تم إدراجه هو 300 فلساً، وهو سعر فاق التوقعات وقتها.

شريف حمدي

حظي سهم شركة الاتصالات الكويتية VIVA بمضاربات كثيفة في سوق «الجت» خلال الأسابيع التي سبقت موافقة هيئة أسواق المال على إدراج السهم في البورصة الكويتية، وهو ما رفع سعر السهم من أقل من 270 فلساً إلى 300 فلس وذلك على أثر ارتفاع سقف التوقعات بقرب الموافقة على إدراج السهم بالبورصة، وفور إعلان الموافقة الرسمية من قبل هيئة أسواق المال ارتفع سعر السهم في السوق الذي تتداول فيه الأسهم الكويتية غير المدرجة بالبورصة إلى ما يقارب 320 فلساً.

وبحسب مصادر لـ «الأنباء» فإن السهم بات مطلوباً في سوق الجت في الوقت الحالي بـ 400 فلس من تجار ومواطنين ولكنه لا يوجد عرض تقريباً للسهم في ظل توافر قناعة لدى كثير من المتعاملين بالسوق بأنه سيتم إدراج السهم بسعر يفوق سعره الحالي، حيث يفضل من يملكون السهم الاحتفاظ به انتظاراً لإتمام عملية الإدراج في 23 ديسمبر المقبل.

ويبقى السؤال المهم الذي يشغل بال المترقبين



التهديد بتخفيض المزايا وتقنينها أصبح هاجساً يورق جميع عمال القطاع النفطي

هروب جماعي لموظفي النفط تخوفاً من تخفيض المزايا والرواتب ونهاية الخدمة كيف أصبح القطاع النفطي طارداً للعمل؟

في إدارة العلاقات العامة والإعلام بضرورة توضيح الصورة لكافة العمال وعمل ندوات تثقيفية حول المخاوف التي تؤثر عليهم وتدفعهم لأخذ قرارات عاجلة في أماكن عملهم.

من جهة ثانية قال قيادي بارز في مؤسسة البترول الكويتية أن القطاع النفطي ينظر إليه حالياً بأن مميزاتة سخية ورواتبه قياسية مقارنة مع الرواتب الأخرى في الهيكل الوظيفي والإداري في الدولة وأصبحت كافة الأعباء مفتوحة على القطاع ومميزاته وينبغي دراسة وإعادة النظر في المزايا التي تمنح إلى القطاع النفطي ولا تكون بطريقة لا ضرر وأضرار.

وأضاف: «يشكل عام وزير النفط د.علي العمير لديه ميول شديد ومنحسب للغاية لإقرار قانون البديل الاستراتيجي على القطاع النفطي، على الرغم من أن ذلك الأمر لا يتماشى مع الميول الشعبية التابعة لدى مؤسسة البترول الكويتية من العواقب الوخيمة من تطبيقه...» وأشار إلى أنه في حالة تطبيق القانون على القطاع النفطي فإنه سوف يطبق على الوافدين الجدد على القطاع ولن يطبق بأثر رجعي.

الجميع إذا ما تم إقراره على العاملين في القطاع النفطي، الأمور بدأت تتصاعد هناك حالة من الإجماع بين العاملين في النفط والقياديين في مؤسسة البترول على رفض البديل الاستراتيجي وعدم إقراره لما له من ضرر فادح على القطاع النفطي.

وقد رفضت مؤسسة البترول الكويتية تطبيق نظام البديل الاستراتيجي للرواتب والمزايا للعاملين في القطاع العام على العاملين في القطاع النفطي، حيث أن موظفي القطاع يتميزون بعدد من السمات والمزايا تجعل تطبيق ذلك النظام أمراً خطيراً للغاية وقد يفرغ القطاع من الخبرات والكوادر البشرية التي اكتسبها منذ عقود من الزمن.

وقد سدرت المؤسسة مجموعة من الآثار السلبية من تطبيق البديل الاستراتيجي للرواتب على العاملين في القطاع النفطي وهي: إضعاف قدرة المؤسسة وشركاتها التابعة مع استقطاب كفاءات وخبرات سواء من السوق المحلي أو الأسواق العالمية، حيث أنه في حالة تخفيض الرواتب والمزايا فإن القطاع سوف يصبح طارداً للقوى العاملة. هذا وقد طالبت المصادر مؤسسة البترول ممثلة

الأعداد التي تتوجه شهرياً إلى شؤون الموظفين في الشركات للتقدم بطلب التقاعد فالبعض يقول أنها تتجاوز الـ 30 حالة تقاعد في شركة نفط الكويت شهرياً والبعض الآخر يقول أنها تتخطى المئات في «البترول الوطنية الكويتية» ليصل العدد إلى ما فوق الـ 200 موظف خلال الشهرين الماضيين، حسب قول أحد المصادر النفطية.

وتكررت مصادر لـ «الأنباء» أن ما يخير الاستغراب هو التكتك الشديد والسكوت من قبل مؤسسة البترول عن تسرب العمال أصحاب الخبرة الطويلة في القطاع وتقاعدهم الشبه جماعي، مما يضر بالمصالح العامة الخاصة بالثروة الوطنية، علماً بأنه من أهم الأسباب خشية العاملين حرمانهم من بعض المزايا حسب ما يشاع بينهم، وتخوفهم من انخفاض حقيقتهم في مكافأة نهاية الخدمة والتي لم يتم إنصافهم بها إلا في الأعوام الثلاثة الأخيرة بالرغم من مضي ما يزيد عن أربعين سنة على صدور قانون العمل في القطاع النفطي 1969.

وأوضحت أن قضية البديل الاستراتيجي أصبحت مثل «كرة النار» في القطاع النفطي وسوف تحرق على العاملين

«مؤسسة البترول» مقصرة في ضرورة تهدئة عمال النفط وتبديد مخاوفهم بشأن المزايا والرواتب والبديل الاستراتيجي

البديل الاستراتيجي أصبح مثل «كرة النار» في القطاع النفطي والتي ستحرق الجميع إذا ما تم إقراره على العاملين

أحمد مغربي
لطالما يصنف القطاع النفطي بأنه من أكثر قطاعات الدولة اجتذاباً للعمال وذلك بفضل مميزاتة الاستثنائية ومكافأته السخية ورواتبه المبهمة التي تجعله فريداً عن باقي قطاعات الدولة، ولكن ذلك الأمر لم يدم طويلاً بعد حالات الهروب الجماعية للعاملين في القطاع النفطي والتي تخطت كافة التوقعات على مدار الشهرين الماضيين حيث صنفها البعض بأنها هجرة عقول نفطية وخبرات متراكمة سوف تضعف القطاع النفطي لسنوات طويلة.

ويفضل المتغيريات التي طرأت على القطاع النفطي من تخفيض مكافآت ومميزات وتهديد بسحب مزايا أخرى مع مساواة الرواتب مع هيئات ووزارات أخرى في الدولة تحت ما يسمى بالبديل الاستراتيجي جعل العمال في كافة الشركات النفطية يلجأون إلى التقاعد مبكراً للاستفادة من المزايا الحالية المتوفرة في نهاية الخدمة والتي أقر بشأنها قانون سنوفاً يطبق على الوافدين الجدد للقطاع مع بداية العام القادم.

أرقام مذهلة تلك التي تسمعها من قيادات وسطى في الشركات النفطية حول

«بيتك»: مازن الناهض رئيساً تنفيذياً اعتباراً من أول أكتوبر

ووسائل استقطابهم، وتطبيق أعلى معايير الحوكمة، وفي وقت يزداد فيه النمو والتوسع الكمي والنوعي لأعمال وأنشطة «بيتك» خارجياً، بنم التركيز على زيادة التعاون والتنسيق، بين بنوك «بيتك» التابعة في ماليزيا وتركيا والبحرين والسعودية، وبناء استراتيجية متكاملة للعمل، لتحقيق أفضل مستوى من الأرباح المستدامة، وتعزيز الميزة التنافسية واستفادة عملاء المجموعة المشتركين من خبرات بنوك «بيتك»، وعملياتهم في أسواقهم المحلية والأسواق الدولية.

الشركات والخدمات المصرفية للأفراد وأعمال الخزينة، وحقق نجاحات في إدارة الأصول والخصوم للبنوك وفق المتطلبات الرقابية والإدارية، ويوجد مراقبة وتحليل حركة الاسواق ورؤوس الاموال والعملاء، وتطورات السياسات النقدية وانعكاساتها. وتقلد المناصب في مجموعة بنك الكويت الوطني قبل انتقاله للعمل في «بيتك»، منها مدير عام مجموعة الخزينة، والمدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، ويعرف عنه القدرة على بناء فريق عمل خلاق في أنشطة متنوعة وطاقات جغرافية متعددة، كما يتميز بتحفيز الروح القيادية لدى العاملين معه لتحمل المسؤولية وإنجاز المهام وفق الصلاحيات الممنوحة.

وتعد المرحلة الحالية من أهم مراحل التطور في مسيرة «بيتك»، وأكثرها حيوية، من حيث الاهتمام بتحسين قدرات البنك الداخلية، والتركيز على النشاط المصرفي الأساسي ودعم الإصلاحات الهيكلية، وضبط المصاريف، وتوظيف أموال البنك في أدوات ضمن عمله الرئيسي، وتطوير التكنولوجيا، والاستثمار بالموارد البشرية، والعملاء

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن الرئيس التنفيذي الجديد مازن الناهض سيبدأ بأشرف مهام عمله اعتباراً من الأول من أكتوبر المقبل بعد أن تم أخذ الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية، في خطوة تعزز الكفاءة المهنية والقدرات المتميزة للجهز الإداري لدى «بيتك»، بما يتواءم مع متطلبات المرحلة المقبلة، والمستجدات والتطورات الاقتصادية محلياً وعالمياً، ويتولى تنفيذ توجهات واستراتيجيات مجلس إدارة «بيتك»، وتطوير نماذج العمل لتعزيز قدرة البنك على المنافسة، ومواجهة الإقبال المتزايد على الخدمات والمنتجات المالية والإسلامية، مع إفساح دور أكبر للقدرات الشابة من العنصر الوطني التي تتميز بالكفاءة والخبرة.

ويستحوذ الناهض على خبرة مصرفية متنوعة تزيد على 21 عاماً، وقد تخرج الناهض في جامعة ولاية كاليفورنيا الأميركية تخصص إدارة أعمال (تومب)، واجتاز بنجاح برنامج الإدارة العامة والعديد من الدورات والبرامج في جامعة هارفارد العريقة، كما يحمل العديد من الشهادات المهنية المتخصصة، وعمل في العديد من الأنشطة المصرفية ذات العلاقة بتمويل



مازن الناهض

بعد شكاوى شركات بتسبب الوزارة في تأخير تسليم ميزانياتها قريباً.. سلطات وزير التجارة للساجج لمنح قيد وتجديد الشركات

بأن الروتين وطول الدورة المستندية في الوزارة من أسباب تأخير تقديم بياناتها المالية، خاصة أن وزير التجارة يحكم مهامه وسفراته الخارجية وتولييه حقيقتين وزاريتين أمر يتطلب منح سلطاته للوكيل المساعد المختص لتسيير وتسهيل

تخص منح قيد الشركات وإجراءات تجديدها، وقال مسؤول في «التجارة» لـ «الأنباء» أن الهدف من هذا القرار هو تسريع الوزارة في إنجاز معاملات تجديد الشركات، وورود شكاوى من قبل العديد من الشركات تفيد

عاطف رمضان
يعد وزير التجارة والصناعة د.عبدالمحسن المدجج قرار وزارياً لنفويض الوكيل المساعد لقطاع الشركات والتراخيص التجارية داود الساجج في سلطاته في الأمور التي

2325 مليارديرا يتحكمون في 4% من ثروات العالم
حياة ملياردير... كيف بدأت بالتجميع وكيف انتهت بالتوريث

تقرير «الشال»

موازنة 2014/2015 تفتقر إلى الحس بالمسؤولية الوطنية

أسعار النفط وانخفاض إنتاج النفط الكويتي عن مستوى معدلاته القياسية. فالزيادة في النفقات كبيرة وجاءت عكس الهدف المعلن بخفضها، وضمنها زادت النفقات الجارية وغير الجارية وانخفض نصيب الاستثمارية على هشاشتها وضعفها، وأصبحت عاجزين عن فهم التصريحات المتكررة حول البناء والإصلاح، بينما السياسات موهلة في التخريب.

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014/2015، حيث أوضح التقرير ان الموازنة العامة الحالية، هي مشروع ارتداد كبير عن كل الأهداف الاقتصادية المعلنة شاملاً الخطة الخمسية الجديدة، والواقع ان مشكلتها حتى أكبر لأنها تفتقد إلى الحس بالمسؤولية الوطنية، فهي تتزامن مع حقبة من انخفاض

الكويت للأسف.. كل شيء فيها قابل للتحويل إلى «مكرمة»

والقرارات تأتي معاكسة لكل الأهداف المعلنة، وتأتي مخالفة لكل ما اتفق عليه العالم المتحضر بأنه الطريق الصحيح إلى المستقبل، وهي تأتي للأسف في وضع تشير فيه الشواهد أيضاً إلى أن سوق النفط حامل الهم الوحيد لكل تلك الخطايا، إلى ضعف، ويبدو أنه لا أمل في قيام مجلس الوزراء في الحد من عملية تخريب أساسات الاقتصاد الكويتي.

نكر تقرير الشال الاقتصادي حول الإدارة العامة للدولة ان الكويت للأسف، أصبح كل شيء فيها قابلاً لأن يصبح مكرمة، أرض وقرض وإبداع وتحويل ونفاذ عن سرقة واحترق مكرر لمشروعات وتعميل لأخرى وسفر علاج سياحي وحتى التدريس بالشهادات المضروبة، بالإضافة إلى فشل كل مشروع تنمية أو إصلاح. والواقع، ان الشواهد بانئة، فالسياسات

قطاع البنوك: مؤشر على تعاف تدريجي في نمو الإقراض

وسجلت جميع البنوك خلالها تحسناً في ربحيتها، ولكن مع غلبة لتراجع رصيد المخصصات، وصاحب ذلك تحسناً ملحوظاً سواء على مستوى أسعار ونوعية الأصول، كما تحسنت الملاحة المالية للقطاع بشقيه التقليدي والإسلامي على حد سواء، ويبقى هناك مؤشر على تعاف تدريجي في نمو الإقراض لدى القطاع المجتمعي.

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأداء الجمعي لقطاع البنوك، حيث تشير الأرقام الجمعة إلى أن صافي أرباح البنوك، بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية، بلغ نحو 327,5 مليون دينار، وبارتفاع مقداره 48,7 مليون دينار، وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 17,5٪، مقارنة بنحو 278,8 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2013.

بإني تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء»

2325 مليارديرا يتحكمون في 4% من ثروات العالم حياة ملياردير... كيف بدأت بالتجميع وكيف انتهت بالتوريث



حياة ملياردير بدأ يورث ثروته

ذلك كونه يحمل الكثير من النقد، نظراً لأن أسعار الفائدة منخفضة جداً، ولكن تبقى هناك أسباب أخرى أيضاً، فيعد الأزمة المالية العالمية 2008-2009 فإن تجربة الاحتفاظ بجزء من الأموال على صورة سيولة باتت أكثر سلامة ومعززة جعلت الكثير من المليارديرات يميلون إلى تفضيل هذه الاستراتيجية توحياً منهم للحد. ويحسب المليارديرات التواصل المباشر مع بعضهم

في الاستثمارات الخاصة مثل الأسهم في شركاتها الخاصة، ويحتفظ منها بـ 20٪ تقديراً 5٪ على صورة عقارات «الأصول الثمينة» إلى جانب يخت به منصات هبوط لطائرة هليكوبتر ويملك 4 منازل تبلغ قيمة كل منها نحو 20 مليون دولار.

نمت ثروته في العام الماضي لكنه لم يحقق أداءً فوق السوق بشكل عام، ويرجع جزءاً كبيراً في

يوجد في العالم نحو 2325 مليارديرا يملكون 0,00003٪ من سكان العالم، وأعدادهم في تزايد مستمر من عام لعام، بذلك ثرواتهم تتخطى فهم وفقاً لأكس ويلث يتحكمون في 4٪ من ثروات العالم، حيث تبلغ قيمة ثرواتهم 7,3 تريليون دولار، بما يمثل شركة آبل أكثر من 12 مرة، كذلك يمثل قيمة دين الولايات المتحدة للصين، وفقاً لصحيفة نيويورك نيوز.

استعرضت الصحفية حياة أحد هؤلاء من يملكون المليار دولار وما فوق، فهو رجل متزوج يبلغ من العمر 63 عاماً وتبلغ ثروته ما يزيد عن 3 مليارات دولار منها 600 مليون دولار نقد، وحقق أمواله من خلال عمله في وول ستريت، تزوج من جامعة بنسلفانيا، كما أنه يحب الرياضة. جمع ثروته خلال الفترة بين الأربعينيات والخمسينيات من عمره، نصفها تعمل